

أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الثالث 2023م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية | إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank



المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه

للمراسلات والاستفسارات

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة

الرياض
جدة
الدمام

الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

بريدياً:

البنك المركزي السعودي
إدارة الأبحاث والتقارير الاقتصادية
ص.ب. 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)

البريد الإلكتروني: research@sama.gov.sa

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:

<http://www.sama.gov.sa>

المحتويات

- 4 1- الملخص التنفيذي
- 5 2- الاقتصاد العالمي
- 6 3- الاقتصاد السعودي
- 6 1-3 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي
- 8 2-3 القطاع النفطي
- 8 3-3 المالية العامة
- 9 4-3 التضخم
- 10 5-3 القطاع الخارجي
- 11 4- القطاع المالي والمصرفي
- 11 1-4 التطورات في القطاع المصرفي
- 11 2-4 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال
- 12 3-4 تطورات التقنية المصرفية
- 13 4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية للربع الثالث 2023م

1- الملخص التنفيذي

عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع الاستهلاك خلال الربع الثالث من عام 2023م ليسجل نموًا سنويًا بنسبة 1.6 في المئة وانخفاضًا ربعيًا يقدر بنحو 1.4 في المئة.

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 13.9 في المئة، في حين سجل ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 12.4 في المئة ليلبغ متوسط سعر البرميل 89.8 دولارًا. وسجل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا سنويًا بنسبة 18.2 في المئة وكذلك انخفاضًا ربعيًا بنسبة 11.4 في المئة.

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا مقداره 14.4 في المئة ليلبغ 258.5 مليار ريال، كما ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 2.3 في المئة على أساس سنوي ليلبغ 294.3 مليار ريال.

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.0 في المئة، وحقق كذلك ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.3 في المئة.

انخفض إجمالي قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام 2023م بنسبة 31.8 في المئة على أساس سنوي ليلبغ نحو 291.6 مليار ريال.

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 8.0 في المئة (197.5 مليار ريال) ليلبغ نحو 2,663.3 مليار ريال.

من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.0 في المئة في عام 2023م ونسبة 2.9 في المئة في عام 2024م.

ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام حسب تقديرات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2023م بمقدار 0.8 في المئة مقارنة بالربع السابق ليصل متوسط الطلب إلى 102.2 مليون برميل في اليوم.

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 0.8 في المئة في عام 2023م و4.0 في المئة في عام 2024م، كما سيبلغ معدل التضخم في المملكة خلال عام 2023م نحو 2.5 في المئة و2.2 في المئة في عام 2024م.

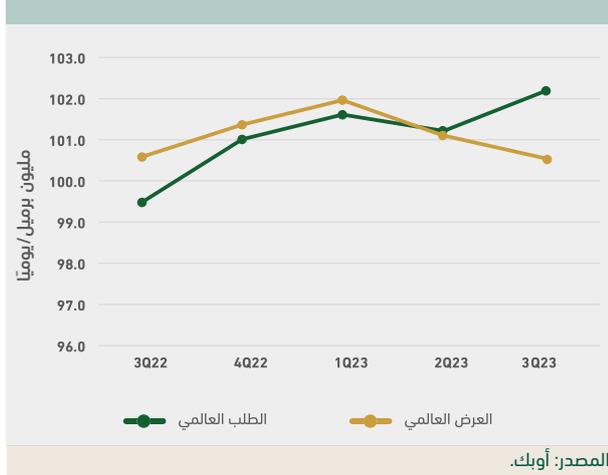
تشير التقديرات السريعة للربع الثالث من عام 2023م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 4.5 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 17.3 في المئة في حين سجلت الأنشطة غير النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية نموًا سنويًا بنسبة 3.6 في المئة ونسبة 1.9 في المئة على التوالي.

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية

أبرز تطورات أسواق النفط العالمية

أشارت أوبك في تقريرها الصادر في شهر أكتوبر من العام 2023م إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2023م بمقدار 0.8 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الثاني من عام 2023م، ليصل متوسط الطلب إلى 102.2 مليون برميل في اليوم؛ نتيجة ارتفاع الطلب من دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.7 مليون برميل في اليوم. كما أشار تقرير أوبك إلى انخفاض العرض العالمي من النفط في الربع الثالث من عام 2023م بمقدار 0.6 مليون برميل باليوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100.7 مليون برميل باليوم نتيجة انخفاض العرض من دول أوبك بمقدار 0.7 مليون برميل باليوم (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 2: العرض والطلب العالمي للنفط



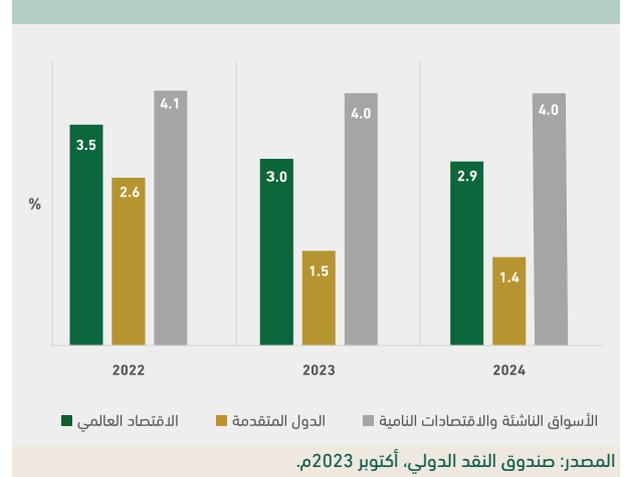
2- الاقتصاد العالمي

أبرز تطورات الاقتصاد العالمي

يتوقع صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2023) أن يشهد النمو العالمي خلال الفترة القادمة حالة من التباطؤ مقارنة بالعام الماضي، وجاءت التوقعات أقل بقليل مقارنة بتوقعات يولية 2023م، بحيث سيسجل تراجعاً في النمو من 3.5 في المئة في عام 2022م إلى 3.0 في المئة و2.9 في المئة في عامي 2023م و2024م على التوالي، وجاءت هذه التوقعات نتيجة الارتفاع المتتالي لأسعار الفائدة والتي بدورها ستزيد من تكلفة الإقراض مما ستعيق نمو الأنشطة الاقتصادية.

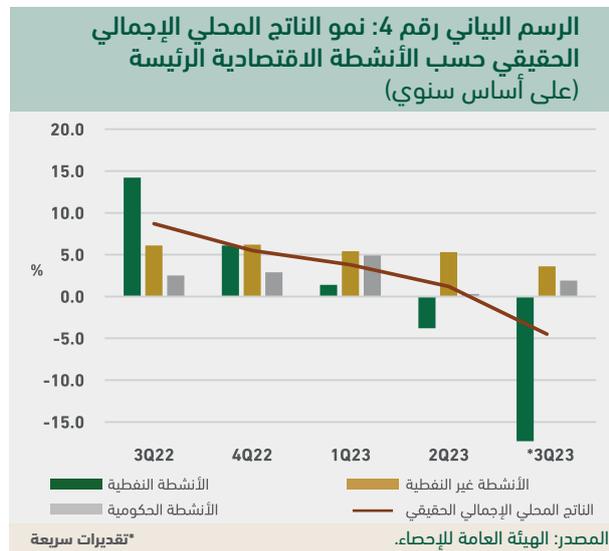
كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات المتقدمة تعد العامل الرئيس في تحدي معدل النمو العالمي، حيث من المتوقع أن تسجل نموًا بنسبة 1.5 في المئة في عام 2023م و1.4 في المئة في عام 2024م. في المقابل ستشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية معدلات نمو مستقرة لعامي 2023م و2024م لتسجل نحو 4.0 في المئة (الرسم البياني رقم 1).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصادات



الخدمات الحكومية نموًا سنويًا بنسبة 3.6 في المئة ونسبة 1.9 في المئة على التوالي.

كذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.2 في المئة، وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 3.8 في المئة. وساهم بهذا الارتفاع نمو الأنشطة غير النفطية التي سجلت ارتفاعًا سنويًا يقدر بنحو 5.3 في المئة، في حين سجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.6 في المئة، في المقابل تراجعت الأنشطة النفطية بنحو 3.8 في المئة على أساس سنوي، وبنحو 0.9 في المئة على أساس ربعي. وسجلت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعًا سنويًا بنحو 0.3 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 15.5 في المئة (الرسم البياني رقم 4).

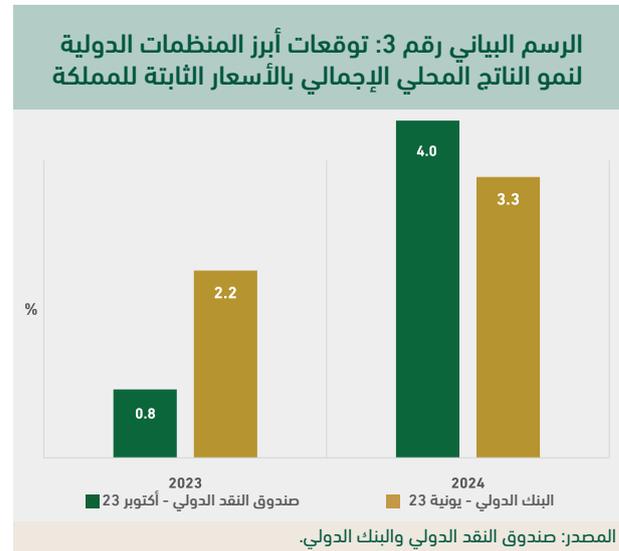


وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، سجّلت جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء التعدين والتحجير ارتفاعًا سنويًا خلال الربع الثاني من عام 2023م، حيث سجل نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.5 في المئة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 8.8 في المئة، تلاه نشاط النقل والتخزين والاتصالات ارتفاع سنوي نسبته 9.9 في المئة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 8.3 في المئة، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بارتفاع سنوي نسبته 7.4 في المئة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 3.0 في المئة، ثم نشاط الصناعات التحويلية بارتفاع سنوي نسبته 2.4 في المئة وارتفاع ربعي نسبته 0.2 في المئة، ثم نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بارتفاع سنوي نسبته 3.6 في المئة وانخفاض ربعي نسبته 8.8 في المئة (الرسم البياني رقم 5).

3- الاقتصاد السعودي

1-3 أبرز التطورات في القطاع الحقيقي آفاق الاقتصاد السعودي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023م) إلى تراجع نمو الاقتصاد السعودي من 8.7 في المئة في العام 2022م إلى 0.8 في المئة عام 2023م، وهو نمو أقل من المتوقع في تقرير يولية 2023م بمقدار 1.1 نقطة مئوية، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في الأنشطة النفطية. ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.0 في المئة في عام 2024م. كما توقع البنك الدولي في يونيو 2023م إلى نمو الاقتصاد السعودي بمقدار 2.2 في المئة و3.3 في المئة للعامين 2023م و2024م على التوالي. أما فيما يخص توقعات التضخم للمملكة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023م)، يُتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا نسبته 2.5 في المئة و2.2 في المئة في عامي 2023م و2024م على التوالي (الرسم البياني رقم 3).

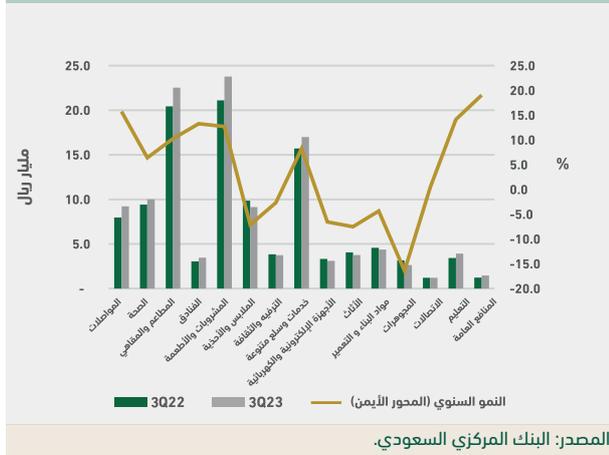


الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير التقديرات السريعة للربع الثالث من عام 2023م إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 4.5 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 17.3 في المئة في حين سجلت الأنشطة غير النفطية وأنشطة

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الثالث من عام 2023م، يُلاحظ أن معظم القطاعات حققت نموًا إيجابيًا في المبيعات، ولكن في المقابل حققت مبيعات بعض القطاعات خلال هذه الفترة انخفاضًا في النمو على أساس سنوي على النحو التالي: المجوهرات (16.4 في المئة)، والأثاث (7.5 في المئة)، والملابس والأحذية (7.1 في المئة)، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية (6.6 في المئة)، ومواد البناء والتعمير (4.3 في المئة) (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 7: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات



واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف

سجّلت الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 13.6 في المئة لتبلغ ما قيمته 42.6 مليار ريال، وسجّلت ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 7.5 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

الرسم البياني رقم 8: واردات القطاع الخاص الممولة عبر المصارف التجارية (الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة)



الرسم البياني رقم 5: نمو الأنشطة الاقتصادية على أساس سنوي



مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات أحد المؤشرات الاستهلاكية للقطاع الخاص المكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، وشيكات المقاصة للأفراد والشركات، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى إلى ارتفاع في الاستهلاك خلال الربع الثالث من عام 2023م، حيث سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 1.6 في المئة وانخفاضًا ربعيًا يقدر بنحو 1.4 في المئة. حيث سجّلت مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 25.9 في المئة، وكذلك ارتفعت مبيعات نقاط البيع على أساس سنوي بنسبة 8.1 في المئة، وفي المقابل سجلت السحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا نسبته 5.4 في المئة وسجلت شيكات المقاصة للأفراد والشركات انخفاضًا سنويًا بنسبة 19.3 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

الرسم البياني رقم 6: مؤشر الاستهلاك الخاص



مؤشر الإنتاج الصناعي

سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا بنسبة 11.0 في المئة على أساس سنوي، مدفوعًا بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنحو 18.2 في المئة، في حين سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز ونشاط الصناعة التحويلية ارتفاعًا بنسبة 23.0 في المئة و6.6 في المئة على أساس سنوي. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي انكماشًا ربعيًا نسبته 7.1 في المئة مدفوعًا بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 11.4 في المئة ونشاط الصناعات التحويلية بنسبة 0.8 في المئة، في حين سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 40.4 في المئة (الرسم البياني رقم 9).

2-3 القطاع النفطي

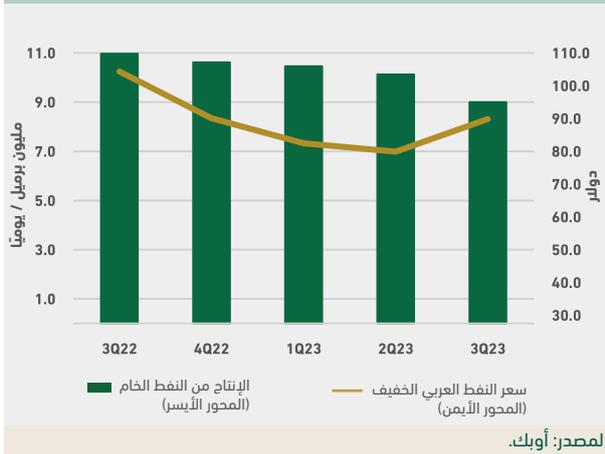
تطورات إنتاج النفط الخام

سجل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 18.2 في المئة، وكذلك سجل انخفاضًا ربعيًا بنسبة 11.4 في المئة ليلعب حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا.

تطورات أسعار النفط

سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 13.9 في المئة، في حين سجل ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 12.4 في المئة ليلعب متوسط سعر البرميل 89.8 دولارًا (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 11: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف



الرسم البياني رقم 9: النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي



3-3 المالية العامة

الإيرادات والمصروفات

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ 11.8 مليون طن، في المقابل سجلت المبيعات ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 17.5 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

بينما ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 2.3 في المئة على أساس سنوي ليلعب 294.3 مليار ريال، إذ بلغت النفقات

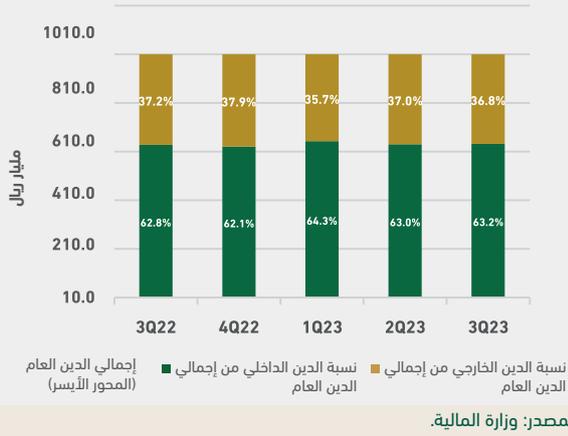
مبيعات الإسمنت داخل المملكة

سجلت مبيعات الإسمنت داخل المملكة خلال الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ كمية المبيعات نحو 11.8 مليون طن، في المقابل سجلت المبيعات ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 17.5 في المئة (الرسم البياني رقم 10).

الرسم البياني رقم 10: مبيعات الإسمنت داخل المملكة



الرسم البياني رقم 13: تطورات الدين العام



4-3 التضخم

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.0 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.3 في المئة. ويعزى هذا النمو إلى الارتفاعات السنوية الآتية: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 2.7 في المئة، وقسم التعليم بنسبة 1.8 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الثالث من عام 2023م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بنسبة 3.9 في المئة (الرسم البياني رقم 14).

الرسم البياني رقم 14: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك



الجارية 253.1 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 86.0 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 51.6 في المئة من إجمالي النفقات الجارية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 41.2 مليار ريال، حيث استحوذت على نسبة 14.0 في المئة من إجمالي المصروفات، وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الثالث من عام 2023م عجزًا مقداره 35.8 مليار ريال (الرسم البياني رقم 12).

وبالنظر إلى الميزانية في الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2023م، سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية انخفاضًا سنويًا بنسبة 10.1 في المئة، في المقابل سجلت المصروفات الفعلية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 12.2 في المئة. لتُحقق بذلك الميزانية خلال الفترة (يناير-سبتمبر) من عام 2023 عجزًا مقداره 44.0 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 149.5 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق.

الرسم البياني رقم 12: تطورات الإيرادات والمصروفات



الدين العام

سجّل رصيد الدين العام خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا مقداره 2.3 في المئة ليلبغ 994.3 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 628.6 مليار ريال (يمثل 63.2 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 3.0 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 365.6 مليار ريال (يمثل 36.8 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 1.1 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 13).

3-5 القطاع الخارجي التجارة الخارجية

427.8 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، وارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 10.3 في المئة لتبلغ 178.9 مليار ريال مقارنة بنحو 162.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م. من ناحية أخرى، انخفض عجز حساب الخدمات في الربع الثاني من عام 2023م ليصل إلى 30.9 مليار ريال مقارنة بحوالي 70.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. بالإضافة إلى ارتفاع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 3.7 في المئة ليصل إلى حوالي 43.7 مليار ريال مقابل 42.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. فيما ارتفع ميزان الدخل الأولي بنسبة 90.2 في المئة ليلبلغ 16.0 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م مقارنة بحوالي 8.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الثاني من عام 2023م تدفقًا للخارج بقيمة 3.8 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 3.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا بقيمة 12.2 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 18.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بحوالي 6.2 مليار ريال. كما ارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 18.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي 53.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 4.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنحو 3.2 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 17.0 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2023م مقابل ارتفاع بمبلغ 57.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 17.3 مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند العملة والودائع بمبلغ 79.0 مليار ريال على الرغم من انخفاض بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 61.8 مليار ريال) مقابل ارتفاع بمبلغ 60.5 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سجلت قيمة الصادرات في الربع الثاني من عام 2023م انخفاضًا سنويًا بنسبة 31.1 في المئة لتبلغ نحو 294.7 مليار ريال، وكان ذلك نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 33.4 في المئة لتبلغ 227.7 مليار ريال، وانخفضت الصادرات غير النفطية بنحو 27.3 في المئة (لا تشمل إعادة التصدير). واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 77.2 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) مانسبته 17.7 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) في الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.6 في المئة لتبلغ نحو 192.2 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية



ميزان المدفوعات الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الثاني من عام 2023م مقداره 57.2 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 161.3 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 85.0 مليار ريال مقارنة بفائض قدره 195.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2022م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 115.8 مليار ريال منخفضًا عن الفائض المسجل في الربع المقابل من عام 2022 البالغ 265.6 مليار ريال نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية بنسبة 31.1 في المئة لتبلغ 294.7 مليار ريال مقارنة بحوالي

القروض المصرفية حسب النوع

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبتها 12.8 في المئة (84.5 مليار ريال)، وشكّلت بذلك ما نسبته 29.4 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، انخفض إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 0.8 في المئة (3.7 مليار ريال)، حيث شكّل ما نسبته 17.5 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (الرسم البياني رقم 18).

الرسم البياني رقم 18: القروض المصرفية حسب النوع



2-4 التطورات في سوق التأمين والتمويل وأسواق رأس المال

تطورات سوق التأمين

شهدت سوق التأمين ارتفاعًا سنويًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للربع الثاني من عام 2023م بنسبة 24.2 في المئة ليصل إلى ما يقارب 15.1 مليار ريال، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين الصحي على أساس سنوي بنسبة 30.1 في المئة، وكذلك ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتب بها للتأمين العام على أساس سنوي بنسبة 19.9 في المئة، في حين انخفض إجمالي الأقساط المكتتب بها لتأمين الحماية والادخار على أساس سنوي بنسبة 8.8 في المئة. بينما سجل إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها انخفاضًا ربعيًا بنسبة 20.0 في المئة (الرسم البياني رقم 19).

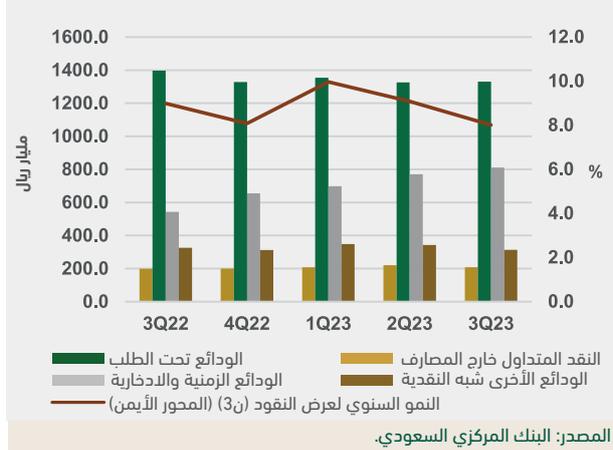
4- القطاع المالي والمصرفي

1-4 التطورات في القطاع المصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبتها 8.0 في المئة (197.5 مليار ريال) ليلبغ نحو 2,663.3 مليار ريال، وسجّل كذلك ارتفاعًا ربعيًا نسبتها 0.1 في المئة (2.8 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 16).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته



الائتمان المصرفي

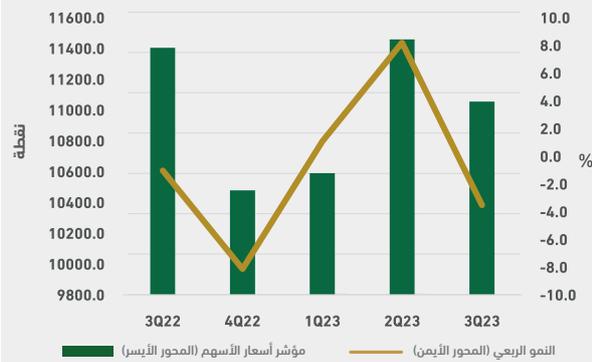
سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والعام خلال الربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا نسبتها 9.9 في المئة (228.3 مليار ريال) ليلبغ 2,543.9 مليار ريال، وحقق أيضًا ارتفاعًا ربعيًا نسبتها 2.9 في المئة (72.5 مليار ريال) (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 17: الائتمان المصرفي حسب القطاع



إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبتته 4.5 في المئة لتبلغ حوالي 379.5 مليار ريال، وسجلت ارتفاعًا ربعيًا نسبتته 16.8 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 21: المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق الرئيسية (تاسي)



المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

في المقابل، سجلت سوق الصكوك والسندات في الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا ربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 36.5 في المئة، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 2.8 مليار ريال. وسجل مؤشر سوق الصكوك والسندات انخفاضًا ربعيًا بنسبة 2.9 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند مستوى 916.9 نقطة.

3-4 تطورات التقنية المصرفية نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي بنسبة 27.9 في المئة لتبلغ 12,159.1 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 3,018.3 مليار ريال، بارتفاع نسبتته 21.2 في المئة على أساس سنوي. حيث بلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,561.1 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,457.2 مليار ريال. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 8,780.0 مليار ريال، بانخفاض نسبتته 37.7 في المئة على أساس سنوي.

الرسم البياني رقم 19: إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها

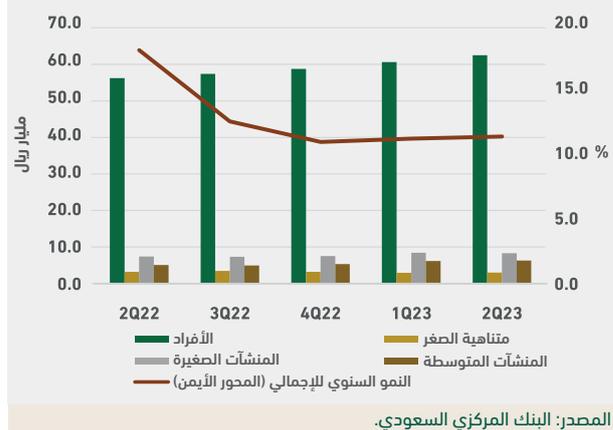


المصدر: البنك المركزي السعودي.

شركات التمويل

سجل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الثاني من عام 2023م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 11.2 في المئة ليصل إلى 80.7 مليار ريال، وسجل ارتفاعًا ربعيًا بنسبة 2.3 في المئة. حيث حقق التمويل الممنوح للمنشآت المتوسطة أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 24.6 في المئة، وكذلك ارتفع على أساس ربعي بنسبة 2.2 في المئة (الرسم البياني رقم 20).

الرسم البياني رقم 20: الائتمان الممنوح من شركات التمويل حسب القطاعات



المصدر: البنك المركزي السعودي.

تطورات أسواق رأس المال

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم (تاسي) بنهاية الربع الثالث من عام 2023م انخفاضًا سنويًا نسبتته 3.1 في المئة ليبلغ 11,056.0 نقطة وانخفاضًا ربعيًا نسبتته 3.5 في المئة. في المقابل سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبتته 60.6 في المئة ليبلغ حوالي 15.4 مليار سهم، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبتته 21.9 في المئة.

4-4 أبرز التطورات في التقنية المالية لـالربع الثالث 2023م

انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في تمكين قطاع التقنية المالية من خلال أنشطة مختلفة تهدف إلى دعم القطاع الخاص وجذب المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد السعودي، فقد بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قبل البنك المركزي السعودي 7 شركات خلال الربع الثالث من عام 2023م، تركزت في المجالات الآتية: شركة تقنية مالية في مجال التمويل الجماعي بالدين، وشركتين تقنية مالية في مجال التمويل الاستهلاكي المُصعَّر، وشركة تقنية مالية في مجال الوساطة الرقمية لجهات التمويل، وشركة تقنية مالية في مجال خدمات المدفوعات، وشركتين تقنية مالية في مجال وساطة التأمين الإلكترونية، كما بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المصرح لها من قبل البنك المركزي السعودي شركتين تقنية مالية في نشاط الدفع الآجل.

كذلك، شهدت الفترة الماضية تطورات في تشريعات التقنية المالية، حيث اعتمد البنك المركزي قواعد التقنية المالية التأمينية التي تهدف لتنظيم مبادئ أعمال التقنية المالية التأمينية.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثالث من عام 2023م ما يقارب 372.4 مليون عملية، بإجمالي سحبات نقدية قدره 131.0 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,318.4 مليون عملية، بإجمالي مبيعات قدره 154.5 مليار ريال. وعلووة على ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 16.1 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 46.4 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.7 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الثالث من عام 2023م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 293.7 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 72.9 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 235.6 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 28.7 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 58.0 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 44.1 مليار ريال.

